

آراء أبي عبيدة النحويّة في تفسير البحر المحيط وموقف أبي حيّان منها

د. عبدالله حسن الذنبيات*

تاريخ تقديم البحث: ٢٠١٧/١٠/٢ م. تاريخ قبول البحث: ٢٠١٨/٣/٤ م.

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تناول آراء أبي عبيدة النحويّة في كتاب: "تفسير البحر المحيط" ومقارنتها بما ورد في كتابه "مجاز القرآن"، وبيان موقف أبي حيّان الأندلسي منها في تفسيره، عرضاً وتحليلاً ونقداً. وقد جاء في مادّة البحث النظريّة شيء عن أبي عبيدة وأبي حيّان من حيث الثقافة والمعرفة والتصنيف، ومنهج كلّ منهما في عرض مسائل النحو واللغة. وجاءت مادّته التطبيقية مؤلفاً جوهر البحث وهدفه، وهو عرض المسائل النحويّة والآراء التي جاءت فيها ومناقشتها، وقد عولجت هذه المسائل في فصل تمهيدي وفصل تطبيقي مكون من اثنتي عشرة مسألة موزعة على ثلاثة محاور نحويّة، وهي: باب الإسناد، وباب المفعوليّة أو ما يمكن تسميته بـ (مكمّلات العلاقات الإسنادية)، وباب حروف المعاني.

وقد ختم البحث بطائفة من أهمّ النتائج التي توصل إليها متلوةً بنبّت المصادر والمراجع التي اتكأ عليها في استقصاء المادة ومتابعتها والتدليل عليها.

الكلمات الدالّة: أبو عبيدة، أبو حيّان، المجاز، البحر المحيط، لغة، النحو.

*كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ينبع، جامعة طيبة.
حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة. الكرك، الأردن.

The opinions of Abu Obaida in the Book Entitled by (Interpreting the Surrounding Ocean) "Tafseer Al-bahir Al-Moheet" and the attitude of Abu Hayyan Towards That

Abdullah Hasanahmed Al-Thnaibat

Abstract

This study aimed at addressing the grammatical opinions of Abu Obaida in the book entitled by " Tafseer Al-bahir Al-Moheet " as well as comparing them with the content of his book (metaphor in Quran) " Majaz Al-Quran" and demonstrating the attitude of Abu Hayyan towards that in his explanation in terms of displaying, analysis and criticism. The theoretical content of the research-included information related to both Abu Obaida and Abu Hayyan in terms of culture, knowledge and classification as well as the methodology of each of them in illustrating the issues of syntax and language. The applied material included the core and objective of the research displaying the grammatical issues as well as the opinions related to them and discussing that. These issues have been tackled in two separate chapters. The first one is meant to address the theoretical side of it, where the other chapter is dedicated to the practical aspects. These were mentioned in twelve issues distributed to three grammatical domains, these are combination, objectivity or the so called (the complementary of the combined relationships), as well as the letters of meanings.

The research was concluded by the most prominent results followed by the resources and references used in exploring the data and referring the evidence to them.

Keywords: Abu obaida, Abuhayyan, almajaz, Al-bahir Al-Moheet , language, grammar.

المقدمة:

لعلّ إحدى المشكلات التي قد تواجه الباحث في بحثه هي أن يتتبع المادّة الأولى التي ينهض عليها البحث في مصدر ضخم كبير، تتعدّد أجزاءه وتطول، وتتضخم بالآراء النحويّة واللغويّة المختلفة، من مثل كتاب "تفسير البحر المحيط" لأبي حيّان الأندلسيّ، فقد تمثّلت مهمتي الأولى في هذا البحث في تتبعي لآراء أبي عبيدة معمر بن المثنّى النحويّة في هذا التفسير الكبير، وحسبي أنّي وصلت إلى حكم - إن لم يكن دقيقاً فهو قريب من الدقّة- وهو أنّ آراء أبي عبيدة النحويّة في تفسير المحيط لا تتجاوز اثنتي عشرة مسألة، وكان لـ "مجاز القرآن" لأبي عبيدة الذي اطّلت عليه وكنت أراجعه بين الفينة والأخرى فضل في اطمئناني إلى هذا الحكم.

وقد درست هذه المسائل مرتبةً في البحث بحسب الباب النحويّ الذي تنتمي إليه كلّ مسألة، كما أنّي عدت في مقارنة آراء أبي عبيدة النحويّة عند كلّ مسألة إلى كتابه "مجاز القرآن". وتناولت كيف كان أبو حيّان يدرس هذه الآراء في تفسيره "البحر المحيط"، وكيف أنّه كان أحياناً يحمّل رأي أبي عبيدة ما لا يحتمله مع أنّه كان في غالب الأمر أميناً في النقل عنه.

ويّضح- بما لا يقبل الشكّ- الفارق الكبير بين أبي عبيدة في مجازه وأبي حيّان في البحر المحيط في طريقة التفكير وطبيعة المنهج الذي تُتأولت فيه المادّة القرآنيّة عندهما بالتّحليل والتأويل. فالأوّل يبدو لي في كتابه بشخصيّة الهادئ البسيط الذي اختطّ لنفسه في كتابه طريقاً واضح المعالم يتكئ في تشكيله على مادّة اللغة ودلالاتها، فكان منهجه يقوم على تناول بعض المفردات والتراكيب القرآنيّة بالتفسير الدلالي اللغويّ الذي كان يعبر عنه غالباً بقوله: ومجازه كذا... وتقديره كذا... وغيره كذا، وقد كان يغفّ أحياناً هذا المجاز ببعض الرؤى النحويّة المقتضبة السريعة، ويؤطرّ غالباً تفسيره مستدلاً بالشواهد الشعريّة حتى أصبح مجازه فيه من المادّة الشعريّة أكثر ممّا فيه من المادّة التفسيرية. وما يلفت الانتباه في "المجاز" أنّ أبا عبيدة كثيراً ما كان يلجأ في تفسيره النحويّ إلى ظاهرتي: الحذف والزيادة وهذا واضح في كثير المسائل النحويّة التي طرحت هاهنا إذ كان مجازها النحويّ عند أبي عبيدة متكناً على هاتين الظاهرتين: أي ظاهرة الحذف وظاهرة الزيادة. وهو أسلوب واضح في كتاب المجاز يدعم دراسة نحويّة أخرى موسّعة فضلاً عن مساندة هذا الكتاب عامّة لكتاب المحيط لأبي حيّان في بلورة هذا البحث.

أما في "تفسير البحر المحيط" فتظهر شخصيّة أبي حيّان عميقة رزينة تعجّ ذاكرتها بالآراء المتعدّدة نحويّة أو غير نحويّة معبرة عن رؤى صاحبها وتفكيره، ومنهجه في التصنيف، فجاء هذا التفسير كاسمه بحراً يتلاطم بالآراء والتوجيهات والأفكار النحويّة واللغويّة المختلفة. فربّما جاء في المسألة النحويّة الواحدة من الآراء ما يقرب العشرة آراء أو يزيد، بسطاً وتحليلاً وقبولاً وردّاً.

وألفت إلى أنّ البحث جاءت فيه مادّة نظريّة في أوله تتناول بعض الجوانب الخاصّة بأبي عبيدة، وبعضها الآخر ممّا يخصّ أبا حيان، فتناول هذا البحث حديثاً عن حياة أبي عبيدة العلميّة ومؤلفاته وبعض ما صنّف عنه، وعن أثره النحويّ في كتابي: "المجاز" و"البحر المحيط" وموقف أبي حيان منها، كما تحدّثت عن أبي حيان من خلال تفسيره مركزين على المنهج النحويّ الذي كان قد اتبعه في التفسير عند كلّ تركيب قرآنيّ يبسط فيه آراء نحويّة متعدّدة ويحاول مناقشتها.

وتعمدت عدم التّطرق إلى تفاصيل حياة كلّ منهما خوفاً من تضخّم البحث من جانب، وخوفاً من أن تطغى المادّة النّظريّة فيه على المادّة التطبيقية من جانب آخر، وهذا ما أشرت إليه في الحاشية الأولى من هذا البحث.

وقد عالجت مسائل هذا البحث وفق المنهج الوصفي التحليلي الذي كان يعمد في غالب الأحيان إلى المقابلة بين الآراء النحوية المختلفة.

ومن أهم الأسباب التي دفعتني إلى اختيار هذا الموضوع محاولة الكشف عن صدى اهتمام أبي عبيدة بالجانب النحوي في القرآن الكريم في كتابٍ تفسيريّ يعد دائرة معارف في هذا الجانب وهو تفسير البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي.

وقد اعتمدت في هذا البحث على طائفة من المصادر والمراجع غير المصدرين الأساسيين اللذين مرّ ذكرهما في تأصيل المادّة وتدعيمها، ونذكر من هذه الكتب على سبيل المثال لا الحصر: "الكتاب" لسيبويه، و"همع الهوامع" للسيوطي، و"إعراب القرآن" للتحاسن، و"الجنى الداني في حروف المعاني" للمرادي، و"الإنصاف في مسائل الخلاف" للأنباري، و"معاني القرآن" للفراء وغيرها. ومن الدراسات الحديثة: "المدارس النحوية" لشوقي ضيف، و"بحوث ومقالات في اللغة" لرمضان عبد التواب، وأبو عبيدة معمر بن المثنى منهجه ومذهبه في مجاز القرآن" لموفق السراجو" تصور بلاغة القرآن عند المتقدّمين وأثره في مسار علم التفسير وعلم البلاغة" لسعاد كوريم.

وقد جاء هذا البحث في خمسة عناوين تمهيدية، وهي: أبو عبيدة حياته العلميّة ومؤلفاته، والأثر النحويّ في مجاز أبي عبيدة، ورأي أبي حيان في أبي عبيدة، والأثر النحويّ في تفسير البحر المحيط، وآراء أبي عبيدة النحوية في البحر المحيط، واثنيت عشرة مسألة تطبيقية، هي: إعراب "حطّة"، والإخبار عن المعنى بالذات، وتركيب "أسروا النجوى الذين"، ونوع كان، وخيراً في تركيب "خيبراً لكم"، وإعراب إذ، وعطف "إنّ الله ربي وربكم على أمرا"، ونوع الباء في "لتنوء بالعصبة"، ونوعها في "بأيكم المفتون"، والباء في "اقرأ باسم ربك"، وعن في "فليحذر الذين يخالفون عن أمره"، ومن في "ليغفر لكم من ذنوبكم"، وخاتمة تضمّنت أهمّ النتائج التي توصلت إليها يتبعها ثبت بمصادر البحث ومراجعته.

الفصل الأول: المقدمات النظرية

أولاً: أبو عبيدة حياته العلمية ومؤلفاته^(١)

هو أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي، من علماء القرن الثاني الهجري، عاش بين ١١٠ هـ و ٢٠٩ هـ أو ٢٠١٣ هـ^(٢)، ولعل في تتبع أخبار أبي عبيدة في المظان التي ترجمت له، وتناولت شيئاً من حياته ما يساعد على إطلاق مصطلح (العالم الموسوعي) عليه؛ فهو - فضلاً عما ترجمت له المصادر في الجانب العلمي - قد كتب في ضروب معرفية مختلفة: من السير والأخبار والآداب والنقد والصفات واللغة والنحو. وليس غريباً أن نجد الجاحظ يقول فيه: "لم يكن في الأرض خارجي ولا جماعي أعلم بجميع العلوم من أبي عبيدة"^(٣). ويقول عنه بعض القدماء أيضاً: "إنه كان ما يفتش عن علم من العلوم إلا كان من يفتشه عنه يظن أنه لا يحسن غيره، ولا يقوم بشيء أجود من قيامه به"^(٤). وقد ذكر ابن خلكان أن مصنفاته قاربت المائة حتى أنه ظل يصنّف إلى أن مات^(٥).

ولعل أشهر كتب أبي عبيدة على الإطلاق كتاب "مجاز القرآن"، وهو الكتاب الذي سيرد ذكره - إن شاء الله - كثيراً في هذا البحث عند الوقوف على آرائه النحوية، علماً أن أبا عبيدة قد صنّف كتباً

(١) لم أتطرق إلى تفاصيل حياة أبي عبيدة كما هي العادة في المصنّفات الكبيرة التي تعنى بالترجمة للرجال لسببين قد بيّناهما في مقدّمة هذا البحث. ويمكن العودة في ترجمة أبي عبيدة إلى كتب التراجم الكثيرة التي ذكرت أخباره. منها: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، (٣٦٨هـ ٩٧٩م)، أخبار النحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر (١٣٧٤ هـ ١٩٥٥ م)، ط ١: ص ٥٢، الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، (د. ت)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة - مصر، ط ٢: ١٧٥.

(٢) انظر: مقدّمة محمد فؤاد سزكين لتحقيقه لمجاز أبي عبيدة في: أبو عبيدة، معمر بن المثنى التيمي، (د. ت)، مجاز القرآن، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، د. ط: ص ٩-١٠.

(٣) الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (١٤١٨ هـ ١٩٩٨ م)، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط ٧، ج ١ ص ٣٤٧، وابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، (١٣٩٨ هـ ١٩٧٨ م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت - لبنان، د. ط: ج ٥ ص ٢٣٥، الزركلي، خير الدين، (١٤٢٣ هـ ٢٠٠٢ م) الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت - لبنان، ط ١٥، ج ٧ ص ٢٧٢.

(٤) الأنصاري، أبو زيد، (١٣١٢ هـ ١٨٩٤ م)، النوادر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت - لبنان، د. ط: ص ٥١.

(٥) ابن خلكان، وفيات الأعيان: ج ٥ ص ٢٣٨ وما بعدها.

تبحث في القرآن الكريم غير المجاز من مثل: "غريب القرآن" و "معاني القرآن" إلا أنّها لم تصل إلينا مع غيرها من كتبه الكثيرة التي أشارت إليها المصادر التي ترجمت له، وذكرت أخباره^(١).

وإن كنا نعتقد أنّ مجاز القرآن وغريب القرآن ما هما إلا اسمان لكتاب واحد، وهو الكتاب نفسه الذي وصل إلينا في تفسير بعض مفردات القرآن الكريم وتراكيبه المسمّى بـ "مجاز القرآن". وقد جاء في أخبار أبي عبيدة ما يفهم منه صراحة أنّ غريب القرآن هو نفسه المجاز المعروف لأبي عبيدة. ينقل صاحب كتاب "طبقات النحويين واللغويين" عبارة تدل على ذلك، هي: "قال مروان بن عبد الملك: سألت أبا حاتم عن غريب القرآن لأبي عبيدة الذي يقال له المجاز، فقال لي: إنّه لكتاب ما يحلّ لأحد أن يكتبه، وما كان شيء أشدّ عليّ من أن أقرأه قبل اليوم..."^(٢).

ونودّ أن نشير إلى أنّه قد دارت حول مجاز القرآن لأبي عبيدة مجموعة من الدراسات، من أهمها: "مجاز القرآن لأبي عبيدة محاولة رائدة في مرحلة التأسيس" لعبّاس أرحيلة، و"تصور بلاغة القرآن عند المتقدمين وأثره في مسار علم التفسير وعلم البلاغة لسعاد كوريم، وهو بحث منشور في مجلة وحدة الأمة عن كتاب المجاز خاصة وإن كان عنوانه لا يوحي بذلك وسيمرّ معنا- إن شاء الله- ذكره لاحقاً.

ثانياً: الأثر النحويّ في مجاز أبي عبيدة

بداية تجدر الإشارة إلى أنّ أسلوب أبي عبيدة- في تناول مدلول بعض آيات القرآن الكريم وفق فهمه لأساليب العربية والتفقه فيها، والتطرق لخصائص أساليب التعبير البياني- دفع أكثر العلماء المعاصرين له إلى أن ينتقدوا مذهبه هذا، وهو فيما يُعتقد يُلمح إلى تفسير القرآن الكريم بالرأي، ذلك التفسير الذي لم يكن محبباً في تناول كتاب الله تعالى آنذاك.

وربّما كان هذا هو السبب نفسه الذي دفع أبا حاتم لردّ مجاز القرآن لأبي عبيدة حين سأله مروان ابن عبد الملك فقال: إنّه لكتاب ما يحلّ لأحد أن يكتبه، وما كان شيء أشدّ عليّ من أن أقرأه قبل اليوم، ولقد كان أن أضرب بالسيّاط أهون عليّ من أن أقرأه.... إنّه أخطأ وفسر القرآن على غير ما ينبغي^(٣).

(١) انظر: ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، (د.ت)، الفهرست، دار المعرفة، بيروت- لبنان، د.ط: ٥٢، وابن خلكان، وفيات الأعيان: ج٥ ص٢٣٨ وما بعدها.

(٢) الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين: ١٧٦.

(٣) السراج، موفق، (١٤٠٥ هـ ١٩٨٥ م) أبو عبيدة التيمي منهجه ومذهبه في مجاز القرآن، مجلة التراث العربي، عدد ١٨، سوريا، ص: ٣٣.

وإن كنت أميلُ إلى أن تسمية الكتاب بلفظ "المجاز" قد أضفت عليه صورة غير محببة عند العلماء بمجرد سماع اسمه؛ إذ كان يُظنُّ أنَّ المجاز هو ضد الحقيقة، وهو الشئ الذي كان يرفضه كثير من العلماء في تفسير القرآن خاصة حين يتعلق الأمر بصفة من صفات الله أو باسم من أسمائه. والواقع أنَّ "مجاز القرآن" لأبي عبيدة ليس قريباً من هذا؛ إذ يقصد بكلمة المجاز في اسم الكتاب وفي متنه بوضوح الدلالة، أو التفسير المباشر، أو الطريقة التي يتبعها التركيب القرآني في إيصال المعنى، يقول نهاد الموسى: أن أبا عبيدة لم يقتصر في تناوله التراكيب وصيغ التعبير التي نزل بها القرآن وفق مذاهب العرب في التعبير ومآخذهم فيه، بل زاد إلى ذلك ما يُحتاج إليه من علم القرآن في وجوه إعرابه وتفسير غريبه وبيان معانيه، وهو ما يشتمل عليه واقعا كتاب المجاز؛ لذا فتسميته كانت ضرباً من تسمية الكل بالجزء^(١).

ولعلَّ المطلع على كتاب "المجاز" لأبي عبيدة يدرك أنه كتاب لغة؛ إذ كان يقصد بالمجاز دلالة الألفاظ الغريبة في آيات القرآن الكريم، لذلك نجد الكتاب يعجُّ بالشواهد الشعريّة. ولا نستبعد أن أبا عبيدة هو واحد من أولئك الذين ألهموا المعجميين والمفسرين من بعده إلى توظيف الشعر في التلليل على معاني الألفاظ. وقد رافق ذلك منه تعريج على أوزان الكلمات والاشتقاقات، إلا أنَّ مسائل النحو جاءت فيه قليلة ومتناثرة في ثنايا الكتاب. يقول أحد الباحثين "بيد أن الاعتماد على اللغة يختلف مقداره من مفسرٍ إلى آخر، فمنهم من جعل كلَّ اعتماده أو جلّه على اللغة فقدّموا إلينا كتب "معاني القرآن" التي تتحو في التفسير منحى لغويًا ونحويًا وبلاغيًا، وكتاب "مجاز القرآن" واحد منها، وإن اختلف عنها في التسمية؛ لأنّه ينحو في التفسير منحى لغويًا"^(٢). ويصرّح بعد ذلك بقليل بأنّه كتاب لغة وليس كتاب تفسير، يقول: ومع أن الكتاب قد وجدت فيه بعض آثار البحث البلاغيّ إلا أن الطابع اللغويّ يكاد يطغى عليه حتى يوشك أن يكون كتاب لغة قبل أن يكون كتاب تفسير"^(٣).

ويمكنني أن أعدّ دور أبي عبيدة في البلاغة هو أنّه كان يقصد بالمجاز الأسلوب أو الطريقة في التعبير عن المعنى، وربما هو ما مهّد لدراسات متعمقة في هذا المجال لاحقاً^(٤). يقول أحد الباحثين المعاصرين في هذا المضمار: "يوهم ظاهر عنوان الكتاب "مجاز القرآن" بأنّه مصنّف في المجاز

(١) الموسى، نهاد ياسين، مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى بتحقيق فؤاد سزكين دراسة وتعقيب، مجلة معهد المخطوطات مصر ١٩٩٧، مجلد ١٣، ج ١، ص ١٦١.

(٢) السراج، أبو عبيدة النيمي منهجه ومذهبه في مجاز القرآن: ٣٣.

(٣) السراج، أبو عبيدة النيمي منهجه ومذهبه في مجاز القرآن: ٣٤.

(٤) للتوسع في آراء العلماء القدماء والمحدثين في كتاب المجاز لأبي عبيدة، انظر: الموسى، نهاد ياسين، مجاز القرآن لأبي عبيدة دراسة وتعقيب مجلة معهد المخطوطات مجلد ١٣، ج ١، ص ١٧٠-١٧٥.

بالمعنى البلاغي الاصطلاحي. والواقع أنّ أبا عبيدة كان يستعمل هذه العبارة بمعنى الدلالة الدقيقة لصيغ التعبير القرآنية المختلفة، فقد أراد بالمجاز معناه الواسع الموافق للوضع اللغوي، وهو المعبر والطريق؛ أي أنّ "مجاز القرآن" هو الطريق التي يسلكها القرآن في تعبيراته، أو طريق الوصول إلى فهم المعاني القرآنية. ويمكن القول إنّ المجاز بدأ مرادفاً للتأويل والتفسير، فأبو عبيدة يستعمل في كتابه هذه الكلمات: "مجازة كذا" و"تفسيره كذا" و"معناه كذا" و"غريبه" و"تقديره" و"تأويله"^(١).

ثالثاً: رأي أبي حيان في أبي عبيدة

على الرغم من أنّ أبا حيان لم يذكر آراء نحوية كثيرة لأبي عبيدة في تفسيره "البحر المحيط" - وهي الآراء التي سنعالجها في هذا البحث - إلا أنّه كان يقلل أحياناً من آراء أبي عبيدة ويردّها، ويصفه بأنّه ضعيف في علم النحو، فهو يقول في حقّه عند إحدى المسائل في المحيط: "وكان أبو عبيدة وابن قتيبة ضعيفين في النحو"^(٢)، وكذلك قال عنه في موضع آخر: "وكان ضعيفاً في علم النحو"^(٣)، وقال عنه أيضاً تعليقا على رأي ينقله عن أبي عمرو بن العلاء: "وحكى أبو عبيدة عن أبي عمرو بن العلاء أن يكون المعنى وقضى الله ربي... وهذا تخبيط في الإعراب..."^(٤)، إذن فرأي أبي حيان في أبي عبيدة واضح لا يحتاج إلى تعليق؛ فهو لا يعتدّ برأيه في النحو ولا يأخذ به في الغالب، كما أنّه لا يعدّه عالماً لامعاً في هذا المضمار، وليس غريباً ما يراه فيه أبو حيان، فهو يردّد مقالة بعض من سبقه - بغض النظر عن صحتها أو مدى دقّتها - إذ نقل عن أبي عبيدة أنّه لا يتقن مباحث اللغة، ولا يبرع فيها على ما أوتي من ثقافة واسعة طالت كثيراً من المعارف والعلوم، فقد جاء في الأخبار أنّ المبرّد قال عنه: "كان أبو زيد الأنصاري أعلم من الأصمعيّ وأبي عبيدة بالنحو"^(٥).

وعلى كلّ حال فأبو عبيدة أقرب إلى اللغة منها إلى النحو، وليس أدلّ على ذلك من المادّة اللغوية التي أودعها كتابه المجاز هذا من جهة، ومن جهة أخرى فقد أدرجه الزبيديّ في كتابه الذي ترجم فيه لأعلام النحو واللغة المعاصرين له والسابقين عليه في إحدى طبقات اللغويين البصريين، وهي الطبقة

(١) كوريم، سعاد، (١٤٣٨ هـ ٢٠١٧ م)، تصور بلاغة القرآن عند المتقدمين وأثره في مسار علم التفسير وعلم

البلاغة، مجلة وحدة الأمة، عدد ٧، الجامعة الإسلامية دار العلوم - الهند،: ١٤٦ .

(٢) أبو حيان، محمد بن يوسف، (١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م)، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد

الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط: ١، ج ١ ص ٢٨٦.

(٣) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٤ ص ٤٥٦.

(٤) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٦ ص ١٧٩

(٥) ابن خلكان وفيات الأعيان: ج ٥ ص ٢٣٧

الرابعة من الكتاب^(١). كما علينا أن ندرك مسألة مهمة في هذا الجانب، وهي أنّ أبا عبيدة وجد في عصر لم تكن فيه هويّة النّحو قد اتضحت تماما، ولم تكن فيه المؤلفات قد وضعت إلاّ اللهمّ كتاب سيبويه، ولعلّ أبا عبيدة قد وضع كتابه مجاز القرآن أو أعدّ مسودته على أقلّ تقدير قبل أن يظهره للنّاس في زمن سابق على ظهور الكتاب لسيبويه، والمعروف أنّ أبا عبيدة عاش قرابة المائة عام أو يزيد كما ورد في الكتب التي ترجمت له.

رابعاً: الأثر النّحويّ في تفسير البحر المحيط

قد لا أبالغ إذا قلت إنّ أكثر التفاسير - الموسوعيّة للقرآن الكريم التي تهتمّ بالجانب النّحويّ: تحليلاً وتأويلاً وعرضاً للآراء المتعدّدة في الموطن الواحد - هو تفسير البحر المحيط لأبي حيّان الأندلسيّ؛ فهو يعجّب المسائل النّحويّة التي لا يستطيع الوفاء بها مؤلف مختصّ في علم النّحو. فهو بهذا الصنيع يعكس شخصيّة المفسّر المتمكّن الذي يجمع إلى علوم القرآن وتفسيره المعرفة باللّغة والنحو والتبحّر فيهما. فهو يتنقل بين الوقوف على غوامض الإعراب وعرض الآراء فيها وإبداء رأيه وبين بثّ القواعد النّحويّة التي استقرت عند من سبقه من النّحويين، حتى أننا نستطيع أنّ نؤلف من تفسيره كتاباً في النّحو يضمّ بين دفتيه معظم مسائل هذا العلم. كما أنّه كان يتطرق كثيراً إلى قضايا الخلاف بين المدارس النّحويّة، ويرجّح ما تأكّد عنده وفق ما استقرّ عليه جمهور النّحويين، وأحياناً يترك المسألة بلا ترجيح، إذ نستطيع أن نقول إنّ متحرّر في تفكيره النّحويّ واللغويّ، فلا نستطيع أن نقول عنه: هو بصريّ أو كوفيّ أو بغداديّ أو مصريّ أو أندلسيّ، فهو متنقل بين كلّ ذلك محلّلاً وناقداً^(٢).

وهو لا يهتمّ بالتعليل كثيراً مع أخذه بنظريّة العامل. وينقل عنه السيوطي في همع الهوامع - في تناوله مسألة أيّهما فيه الإعراب أصل الأسماء أم الأفعال - قوله: "هذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة"^(٣). ويردّف شوقي ضيف عن أبي حيّان في هذا الجانب قوله: "وحقاً لم يدع إلى إلغاء نظريّة

(١) الزبيدي، طبقات النّحويين واللغويين، الطبقة الرابعة التي تبدأ بذكر الأصمعيّ: ١٦٧.

(٢) انظر: أبو حيّان، البحر المحيط، مقدّمة التحقيق: ج ١ ص ٦٠-٧٩. فقد أسهب المحقّقون في الحديث عن الجانب النّحويّ واللغويّ عنده.

(٣) السيوطي، جلال الدين، (١٤١٣هـ ١٩٩٢م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، د. ط، ج ١ ص ٤٥. وانظر: أبو حيّان، محمد بن يوسف، (١٤١٨هـ ١٩٩٨م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد ومراجعة: رمضان عبدالنّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة - مصر، ط ١: ج ٢ ص ٨٣٤.

العامل في النحو، ولكنّه دعا مرارا وتكرارا إلى إلغاء ما يتعلّق به النّحاة من كثرة التعليل للظواهر اللغويّة والنّحويّة، وجلب التمارين غير العمليّة^(١).

وتجدر الإشارة إلى أنّه قد وضعت دراسات نحويّة ولغويّة مختلفة عن هذا التفسير، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: "إعراب القرآن في تفسير القرآن في تفسير أبي حيان" للدكتور صبري إبراهيم السيد، و"المنهج النحويّ لأبي حيان في تفسيره" لنحمد خورسندي، وهي رسالة دكتوراه من جامعة تربية المهندس بطهران، و"أسلوب الاستفهام في القرآن في تفسير البحر المحيط لأبي حيان" لعبد العزيز غانم حامد، وهي رسالة ماجستير في جامعة صدام للعلوم الإسلاميّة، و"دراسة أسلوب الشّروط في تفسير البحر المحيط لأبي حيان لسورة البقرة آل عمران النساء" لصالح ذياب صالح الجبوري، وهي رسالة ماجستير في جامعة صدام للعلوم الإسلاميّة.

ومن المعروف أنّ أبا حيان الأندلسيّ يعدّ من العلماء الذين نذروا عمرهم في التّأليف ووضع المصنّفات الكثيرة في مختلف العلوم اللغوية والأدبية، ويعدّ كتابه "تفسير البحر المحيط" الذي يقوم عليه هذا البحث و "ارتشاف الضرب من لسان العرب" في طليعة كتبه التي ذاعت بين الدارسين واشتهرت.

الفصل الثاني: آراء أبي عبيدة النحوية في تفسير البحر المحيط وموقف أبي حيان

تشكّل آراء أبي عبيدة النّحوية القليلة في كتاب "تفسير البحر المحيط" لأبي حيان صدى لآرائه النّحوية القليلة عامّة، خاصّة في كتابه اللغويّ الوحيد "مجاز القرآن" الذي ورد ذكره معنا كثيرا في هذا البحث إذا تجاوزت كتابا آخر له لم يصل إلينا تذكره بعض الكتب التي ترجمت له، وهو: (ما يلحن فيه العامّة)^(٢).

(١) ضيف، شوقي، المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط٧، ص: ٣٢١. ويلاحظ أنّ شوقي ضيف قد أدرج أبا حيان مع الأندلسيين كعادة المقسمين للتّحويين على المدارس النحوية وفق التقسيم الجغرافي وإن كان أبو حيان كما قلنا لا يمثل مدرسة نحوية بعينها.

(٢) ابن خلكان، وفيات الأعيان: ج ٥ ص٢٣٩. ويُفهم من كلام أورده رمضان عبد التّواب في مقدّمة تحقيقه لكتاب "ما تلحن فيه العامّة" للكسائي أنّ هذا الاسم وهو "ما تلحن فيه العامّة" يطلق على كتب كثيرة تنسب لمثل: أبي زيد الأنصاريّ، وأبي عبيدة، وأبي حاتم السجستانيّ، والمازنيّ، وأبي نصر أحمد بن حاتم. انظر: الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة، (١٤٠٢هـ/١٩٨٢م)، ما تلحن فيه العامّة، تحقيق: رمضان عبدالّتّواب، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ودار الرفاعي الرياض- السعودية، ط١: ص ٧٠.

ولا يخفى على القارئ المطلع على هذا البحث أنّ آراء أبي عبيدة تظلّ - فضلا على قلتها- مقتضبة وسريعة، يعوزها العمق والتفصيل أحيانا، والسبب كما أشرنا سابقا أنّ أبا عبيدة في الواقع هو لغويّ أكثر منه بكثير نحوياً. وسنتناول- إن شاء الله- آراءه النحويّة القليلة انطلاقاً من ورودها في "البحر المحيط"، وعطفاً عليها في كتاب "مجاز القرآن" وفق الترتيب الآتي في العناوين القادمة: وهو الترتيب الذي ذكرت فيه أولاً المسائل التي تتدرج وفق الرؤية العامة عند النحاة تحت باب الإسناد، ثمّ ما يندرج منها تحت باب المفعوليّة أو ما يُسمى بـ مكملات العلاقات الإسنادية، ثم مجموعة من المسائل المندرجة تحت باب معاني الحروف: وهي في مجموعها اثنتا عشرة مسألة.

أولاً: العلاقات الإسنادية:

وفيه أربع مسائل:

١- إعراب كلمة "حِطَّة"

يذهب أبو حيان ابتداءً في كلمة (حِطَّة) من قوله تعالى: ﴿وَأَدْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً نَغْفِرْ لَكُمْ خَطِيئَتِكُمْ وَسَتُزِيدُ الْمُحْسِنِينَ﴾ (سورة البقرة: ٥٨) إلى أنّ (حِطَّةً) مفرد محكيّ بالقول، لا بدّ أن يكون جملة، فاحتيج إلى مصحح للجملة فقدّر: مسألنتا. وهو تقدير ينسبه أبو حيان للحسن ابن أبي الحسن (وهو الحسن البصريّ الإمام المعروف)، ثمّ يذكر أنّ الطبريّ قدّره بلفظه: دخولنا الباب كما أمرنا حِطَّةً، ثم يذكر بعض التقديرات الأخرى والتوجيهات دون أن ينسبها لأحد من العلماء^(١).

ويذكر كذلك رأياً للزمخشريّ يرى فيه أنّ الأصل فيها أن تكون منصوبة على المصدرية، إذ أصلها: حطّ عنا ذنوبنا حِطَّةً، وما رفعت إلا لتعطي معنى الثبات كقوله: صبرٌ جميلٌ فكلانا مبتلى، ثمّ يعقّب أبو حيان عليه مستحسنًا له^(٢).

ثم يتابع التدليل على أنّ أصحّ الآراء فيها الرّفْع، وهي جزء من جملة محكيّة إلى أن يصل إلى رأي أبي عبيدة الذي مؤداه أنّ حِطَّةً مفرد مرفوعة على الحكاية، وليست مقتطعة من جملة، بل أمروا بقولها هكذا، ويعقّب أبو حيان على هذا الرأي راداً له بأنّه بعيد عن الصواب؛ لأنّه يُبقي (حِطَّةً) مرفوعاً بغير رافع، ولأنّ القول إنّما وضع في باب الحكاية ليُحكى به الجمل لا المفردات^(٣).

(١) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ج ١ ص ٣٨٤

(٢) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ج ١ ص ٣٨٤، وانظر: الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، (١٣٩٧هـ ١٩٧٧م)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، دار الفكر، ط ١: ١ ص ٢٨٣.

(٣) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ج ١، ص ٣٨٤.

ويتأكد في علّة ردّ أبي حيّان لرأي أبي عبيدة في هذه المسألة ما رويته عن شوقي ضيف من أنّ أبا حيّان كان يأخذ بنظرية العامل في تحليله للتراكيب النحويّة، وفي توجيهه للأوجه الإعرابية^(١).

وبالعودة إلى كتاب المجاز لأبي عبيدة لمتابعة رأيه في المسألة هناك نجد أنّ أبا حيّان تأوّل رأي أبي عبيدة على غير وجهه من بعض الجوانب، فصحيح أنّ أبا عبيدة لم يشر إلى حكاية الجملة صراحة غير أنّه يفهم من كلامه ما يفهم من كلام الزمخشريّ الذي استحسنته أبو حيّان هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ أبا عبيدة لم يقل إنّه مفرد وإنّه مرفوع على الحكاية وليس مقتطعا من جملة. يقول أبو عبيدة في كتابه: "وقولوا حطّة رفع، وهي مصدر من حطّ عنا ذنوبنا تقديره: مدة من مددت حكاية أي: قولوا هذا الكلام فلذلك رفع"^(٢).

وإنصافاً للحقيقة فإنّ أبا عبيدة قد عمد إلى إيصال المعنى وحكاية القول المطلوب من بني إسرائيل وفق سياق الحال الذي كانوا فيه، ولا يهّمه كثيرا إن كان تفسيره للعبارة القرآنيّة في هذا الموضع ينسجم مع مفهوم نظريّة العامل التي تعلّل بها أبو حيّان في ردّه لرأيه أو لا ينسجم. فأبو عبيدة في نهاية المطاف لغويّ تجذبه دلالة المفردة القرآنيّة في العبارة، وهي الدلالة التي يعبر عنها في كتابه غالبا بلفظ (المجاز).

٢- الإخبار عن المعنى بالذات

يتناول أبو حيّان هذه المسألة في قوله تعالى: «وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ» (البقرة: ١٧٧) عند الإخبار عن كلمة (البرّ)، حيث يسوق مجموعة من الآراء في تقدير عنصريّ الجملة الاسميّة: (المسند والمسند إليه) ليتواءما مع قاعدة أنّه لا يجوز الإخبار عن المعاني بالذوات، إذ يقول: "البرّ معنى من المعاني فلا يكون خبره الذوات إلا مجازا، فأما أن يجعل البرّ هو نفس من آمن على طريق المبالغة قاله أبو عبيدة، والمعنى ولكنّ البرّ، وإمّا أن يكون على حذف من الأول أي: ولكنّ ذا البرّ، قاله الزّجاج، أو من الثاني أي: برّ من آمن قاله قطرب"^(٣).

ويؤيد أبو حيّان رأي قطرب، وهو نفسه الرأي الذي ذهب إليه متوافقا مع سيبويه بقوله: "وإنّما هو ولكنّ البرّ برّ من آمن بالله واليوم الآخر"^(٤)، ثمّ يعلّل اختيار سيبويه لهذا بأنّ السابق إنّما هو نفي كون

(١) انظر: عنوان "الأثر النحويّ في تفسير البحر المحيط" من مادّة البحث النظريّة.

(٢) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن: ج ١ ص ٤١.

(٣) أبو حيّان، البحر المحيط: ج ٢ ص ٤.

(٤) سيبويه، الكتاب: ج ١ ص ٢١٢، وأبو حيّان، البحر المحيط: ج ٢ ص ٤.

البرّ هو تولية الوجه قبل المشرق والمغرب، فالذي يستدرك إنّما هو من جنس ما ينفى، ونظير ذلك ليس الكرم أن تبذل درهما ولكنّ الكرم بذل الآلاف...^(١) ثم يستطرد بذكر رأي للمبرّد في ذلك مفاده أنّ البرّ بمعنى البرّ بفتح الباء، وهو البارّ، وعلى ذلك لا إخبار عن المعنى بالذات^(٢).

ويلاحظ أنّ أبا حيان قد اكتفى بذكر رأي أبي عبيدة دون أن يعلّق عليه، ولعلّ سبب ذلك أنّ أبا عبيدة لم يخالف رأي جمهور النّحاة في عدم جواز الإخبار عن المعنى بالذات وإن تأوّل ما ورد من ذلك في الآية على طريقتة الخاصّة. يقول في مجازة معلّقا على هذا الموضوع: "فالعرب تجعل المصادر صفاتٍ، فمجاز البرّ هاهنا مجاز صفة لـ (من آمن بالله)، وفي الكلام ولكنّ البارّ من آمن بالله^(٣). ثم عقّب على ذلك ببيت النّابغة:

وقد خفتُ حتى ما تزيدُ مخافتي على وَعِلِّ في ذي الففارة عاقل^(٤)

ويريد بالبيت أنّ الكلام على تقدير: (على مخافة الوعل)، فحذف المصدر. وقد ذكر هذا التّوجيه المرتضى^(٥).

وفهم من رأي أبي عبيدة أنّه يمكن أن يُفسّر تركيب الآية الكريمة على تأويلين اثنين هما: ولكنّ البارّ من آمن بالله واليوم الآخر، وهو ما يقصده بكلمة (البرّ) من أنّ العرب تجعل المصادر صفات، والثاني وهو ما يتوافق مع رأي أبي حيان وهو: ولكنّ البرّ برّ من آمن بالله واليوم الآخر.

٣- تركيب "وأسرّوا النّجوى الذين"

ومن المسائل التي يقف عندها أبو حيان مليّا ويستعرض فيها الآراء موضع قد يكون من أكثر المواضع النحويّة التركيبية التي أثارت انتباه النّحويّ ينفى القديم وفي الحديث، وهو قوله تعالى:

(١) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٢ ص ٥.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٢ ص ٤.

(٣) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن: ج ١ ص ٦٥.

(٤) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن: ج ١ ص ٤١. وانظر في تخريجه: النابغة الذبياني، أبو أمامة زياد بن معاوية،

(١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، الديوان، اعتنى به: حمد وطماس، دار المعرفة، بيروت - لبنان ط ٢ ص: ٩٣. ورواية

البيت هناك: المطارة بدل القفارة، المرتضى، أبو القاسم السيد علي بن حسين بن موسى (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م)،

الأمالي غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة - مصر،

ط ١: ج ١ ص ٢٠٢-٢١٦، ابن الأنباري، كمال الدّين أبو البركات، (د.ت)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين

النّحويين البصريين والكوفيّين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ط، : ج ١ ص ٣٧٢.

(٥) انظر: المرتضى، الأمالي: ج ١ ص ٢٠٢

﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ (الأنبياء: ٣). ولا يفوت القارئ قبل أن نقف على الآراء النحوية المختلفة في هذه الآية معرفة أنّ جلّ الأقوال فيها كان متوجّهاً إلى المواءة بين ذكر الواو في تركيب "وأسروا" وكلمة "الذين"، وهي ذاتها المسألة التي تجسّد ما يطلق عليها في الدراسات اللغوية الحديثة اصطلاح: (لغة المطابقة)، ولربّما لو جاءت الآية الكريمة من غير الواو في (وأسروا) أي: (وأسرّ) في قراءة الجمهور لما وقف النحويون والمفسرون عندها قطّ ولما لفتت أنظارهم، اللهمّ إلا إذا أرادوا الكشف عن معنى كلمة (النجوى) التي تتبعها في الآية.

يصرّح أبو حيان بداية في هذا الموضع بأنّ العلماء جوّزوا في الذين ظلموا ثلاثة أوجه وهي: الرفع والنصب والجرّ، فالرفع على البدل من ضمير وأسروا إشعاراً أنّهم الموصفون بالظلم الفاحش فيما أسروا، وينسب هذا الرأي لسيبويه من طريق ابن عطية وينسبه أيضاً للمبرد^(١) كما تجدر الإشارة إلى أنّ سيبويه هو أوّل من وقف عند هذه الظاهرة ممثلاً عليها في كتابه بعبارة المشهورة: (أكلوني البراغيث)^(٢) حتى أنّ هذه الظاهرة اشتهرت بهذا الاسم عند أكثر النحويين بعده^(٣).

وينسب أبو حيان الرأي القائل بأنّ الواو علامة جمع والذين فاعل لأبي عبيدة والأخفش وغيرهما. وبالعودة إلى "مجاز القرآن" لأبي عبيدة نفهم هناك أنّ الأصل أن يُقال: وأسّرّ النجوى الذين ظلموا، أي بحذف الواو من وأسروا، إذ خرج المنطق على غير المستعمل في تقدير فعل الجميع^(٤)، وهو ما فهمه أبو حيان من مراد أبي عبيدة على الرّغم من أنّ أبا عبيدة لم يصرّح بلفظ أنّه يعرب فاعلاً، وأنّ الواو تُعدّ علامة للجمع.

(١) انظر: أبو حيان: ج ٦ ص ٢٧٥.

(٢) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ط ٣: ج ١ ص ٧٨، ج ٢ ص ٢٠٩،

(٣) ويتردد أيضاً مرادفاً لمصطلح "أكلوني البراغيث" في بعض المصادر النحوية مصطلح: (المعاقبة أو يتعاقبون فيكم) كما عند ابن مالك، وهو اصطلاح من هدي الحديث الشّريف: "يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار..." انظر: ابن عقيل، شرح ألفية ابن مالك: ج ١ ص ٤٢٩

(٤) انظر: أبو عبيدة مجاز القرآن: ج ١ ص ٣٤

ويعدّ أبو حيان هذا التركيب لغة صحيحة على الرّغم من أنّ بعضهم قد عدّها لغة ضعيفة، وينسبها إلى أزد شنوءة^(١)، وخرّج عليها قوله تعالى أيضاً: «ثُمَّ نَعْمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِّنْهُمْ» (المائدة: ٧١)، وقول الشاعر^(٢):

يلومونني في اشتراء النّخبِ —————
لأهلي فكُلُّهم ألوم^(٣)

ثمّ يسهب في إيراد طائفة كبيرة من الآراء في المسألة كأن يعدّ الذين مبتدأ وأسروا النجوى خبراً، أو على أنّ الذين فاعل لفعل القول محذوفاً، وغير ذلك ممّا يصعب إيرادها في هذا البحث أو الوقوف عليه^(٤).

ونعود إلى تأويل طريف لأبي عبيده في هذه الآية، فهو كالعادة يطلق على ذلك كلّ لفظ المجاز، إذ يقول: "فكان مجازه: (وأسرّ القوم الذين ظلموا النجوى فجاءت (الذين) صفة لهؤلاء المضميرين... ويقصد بالمضميرين لفظ القوم الدالّ على الجمع، ويلاحظ أنّه أعاد ترتيب التركيب تقديمًا وتأخيرًا ليكون المعنى واضحاً جلياً، وهو مقصودة غالباً في كتابه المجاز، إذ أشرت سابقاً إلى أنّه من النادر جداً أن يتطرق للحديث في النّحو حيث إنّ هدفه غالباً تجلية المعنى.

ونودّ أن نشير ختاماً لهذه المسألة إلى أنّ لغة المطابقة هذه: (مطابقة الفعل للفاعل في العدد) قد أرجعها رمضان عبد التّواب من المحدثين إلى أنّها من الرّكام اللغويّ الذي بقيت آثاره من اللغة السّامية الأمّ، اعتماداً على مقارنة اللغات السّامية أخوات العربيّة، إذ كان الأصل فيها أن يلحق الفعل في أكثر التراكيب علامة التثنية وعلامة الجمع مع الفاعل المتّى والفاعل المجموع، كما تلحقه علامة التّأنيث إذا كان مؤنثاً، سواء بسواء^(٥).

(١) انظر في هذه الظاهرة وإلى من تنسب إليه: ابن جني، أبو الفتح عثمان، (١٤١٣ هـ ١٩٩٣ م)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندراوي، دار القلم - دمشق، ط ٣: ج ٢ ص ٦٣٩، وابن يعيش، شرح المفصل: ج ٣ ص ٨٧، ج ٧، ص ٧.

(٢) انظر: ابن أبي الصلت، أمية عبد الله بن أبي ربيعة (١٤١٩ هـ ١٩٩٨ م) الديوان، تحقيق: سجع جميل الجبيلي، دار صادر - بيروت، ط ١: ٣١٦، وانظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (١٤٠٣ هـ ١٩٨٣ م)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت - لبنان، ط ٣: ج ٣ ص ٣١٦.

(٣) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٦ ص ٢٧٥.

(٤) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٦ ص ٢٧٦.

(٥) انظر: عبد التّواب، رمضان، (١٤١٥ هـ ١٩٩٥ م)، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣: ص ٢٩٩.

٤ - كان في تركيب "من كان في المهد صبياً"

يستهلّ أبو حيان الحديث عن نوع (كان) في هذا التركيب مستحضراً رأي أبي عبيدة في المسألة عند قوله تعالى: «قَالُوا كَيْفَ نُكَلِّمُ مَنْ كَانَ فِي الْمَهْدِ صَبِيًّا» (مريم: ٢٩)، يقول: "(وكان) قال أبو عبيدة: زائدة، وقيل: تامّة، وينتصب (صبياً) على الحال في هذين القولين^(١). إلا أنه يرجح أن تكون كان ناقصة بمعنى صار، أو أنها تبقى على مدلولها من اقتران مضمون الجملة بالزمان الماضي، ولا يدل ذلك على الانقطاع كما لم يدل في قوله تعالى: «وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا» (النساء: ١٠٠)، وفي قوله أيضاً: «وَلَا تَقْرَبُوا الرِّثْيَةَ إِنَّهَا كَانَتْ فُحِشَةً» (الإسراء ٣٢)، والمعنى: كان وهو الآن على ما كان، حتى أنّ بعض أصحابه - كما يرى - يعدّ كان هنا مرادفة لمعنى لم يزل...^(٢).

ثم يستعرض آراء أخرى في المسألة، فيعلّق على رأي ابن الأنباري في ردّه أن تكون كان ناقصة، يقول: "ما ردّ به ابن الأنباري كونها زائدة من أنّ الزائدة لا خبر لها، وهذه قد نصبت صبياً خبراً لها ليس بشيء؛ لأنه إذ ذاك ينتصب على الحال والعامل فيها الاستقرار^(٣)."

وينقل عن الزمخشري أنّ الزمن في كان قد يكون للبعيد وقد يكون للقريب، وهو في آية مريم للماضي القريب الذي يدلّ عليه الموقف (معنى الكلام)^(٤).

ونعود لمناقشة رأي أبي عبيدة في أنّ كان زائدة كما نسب إليه أبو حيان. والحق أنّ أبا عبيدة لم يقل في كان إنّها زائدة عند آية مريم، ولكنّه ذكر أنّ كان جاءت في الآية لما حدث الساعة، أي: هذه اللحظة، وأنها قد تأتي لما سيحدث من الزمان، وأنها قد تأتي زائدة كما في قول الشاعر^(٥):

فكيف إذا رأيت ديار قومٍ وجيرانٍ لهم كانوا كرام^(٦)

(١) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٦، ص ١٧٧.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٦، ص ١٧٧.

(٣) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٦، ص ١٧٧.

(٤) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ج ٦، ص ١٧٧، والزمخشري، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل: ج ٣، ص ١٥.

(٥) ينسب للفرزدق، انظر فيه: الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة (١٤٠٣هـ/١٩٨٣م)، الديوان، ضبطه وشرحه: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني بيروت - لبنان، د. ط: ج ٢، ص ٥٢٩. ورواية البيت هناك:

فكيف إذا رأيت ديار قومي وجيران لنا كانوا كرام

(٦) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن: ج ٢، ص ٧.

ولم يذكر البتة أنّ كان زائدة في الآية، بل لم يتطرق لإعرابها أو إعراب ما جاء بعدها إن كان خبراً أو حالاً، ويظهر أنّ أبا حيان قد وهم في نسبة هذا الرأي لأبي عبيدة، وظنّ أنه يقصد بـ (كان الزائدة) كان في آية مريم، مع أنّ أبا عبيدة كان يقصد أنّ ممّا يمكن أن تأتي عليها كان أن تكون زائدة، واستشهد على ذلك بالبيت السابق. أو أنّ أبا حيان اطّلع على هذا الرأي في بعض آثار أبي عبيدة التي لم تصل إلينا، وقد عرفنا فيما سبق أنّه كان ينسب إليه كتب في القرآن من بينها غريب القرآن، وإن كنت رجحت أنّ هذا الغريب هو نفسه المجاز استناداً إلى النصّ الذي يشير إلى ذلك في كتاب "طبقات النحويين واللغويين" للزبيدي.

ثانياً: مكملات العلاقات الإسنادية

ويقصد بمكملات العلاقات الإسنادية المفاعيل وما ألحق بها من موضوعات ك: الحال والنداء والعطف وغيرها من الموضوعات، قد وردت هذه الموضوعات في ثلاثة مواضع في البحر المحيط عقّب فيها أبو حيان على رأي أبي عبيدة، وهي:

١- إعراب "خيراً لكم"

يتطرق أبو حيان إلى رأي أبي عبيدة في إعراب كلمة (خيراً) في التركيبين الآتيين: (فآمنوا خيراً لكم) و(انتهوا خيراً لكم) في الآيتين الكريميتين على التوالي: ﴿يَأَيُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ الرَّسُولُ بِالْحَقِّ مِنْ رَبِّكُمْ فَامْنُوا خَيْرًا لَكُمْ﴾ (النساء: ١٧٠) والآية: ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ أَنْتَهُوَ خَيْرًا لَكُمْ﴾ (النساء: ١٧١)، وينسب إلى أبي عبيدة والكسائي رأياً مشتركاً، وهو أنّ تقدير الآية: يكن خيراً لكم بإضمار (إن يكن)^(١). وكأنتي أفهم من كلام أبي حيان الذي أورده عنهما أنّ تأويل الموضعين: فآمنوا إن يكن الإيمان يكن خيراً لكم، وانتهوا إن يكن الانتهاء يكن خيراً لكم. وهذا ما يؤيد كلام أبي عبيدة نفسه في كتابه، إذ يقول: نصب على ضمير جواب يكن خيراً لكم^(٢).

وما يلفت الانتباه حقاً أنّ أبا عبيدة في هذا الموضع من كتابه -على غير العادة- يحلّل رأيه ويدلّل عليه بروح العالم الناقد الوثائق، فهو يقول: "وكذلك كلّ أمر ونهي، وإذا كانت آية قبلها أن تفعلوا، ألف أنّ مفتوحة فما بعدها رفع لأنّه خبر (أن)، وأن تصدقوا خير لكم^(٣)". ومؤدّى كلامه أنّ الحذف على هذه الهيئة يكون إن سبق هذا التركيب بما يفيد الأمر أو النهي وأنّ (خيراً) لا بدّ أن تكون مرفوعة على الخبرية (خَيْرٌ) إن هي سُبقت بـ (مصدر مؤوّل) مصدر بأن.

(١) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٣ ص ٤١٦.

(٢) انظر: أبو عبيدة مجاز القرآن: ج ١ ص ١٤٣.

(٣) انظر: أبو عبيدة مجاز القرآن: ج ١ ص ١٤٣.

ويذكر أبو حيان في المسألة أيضا أنّ رأي سيبويه وأستاذه الخليل هو أنّها منصوبة بفعل مضمر وجوبا على تقدير: وأتوا خيرا لكم على أنّه يورد رأيا للفراء مؤداه أنّ خيرا على الموضعين منصوب لكونه صفة لمصدر محذوف، فالتقدير عنده: إيماننا خيرا لكم وانتهاء خيرا لكم^(١).

ويلاحظ أنّ أبا حيان ينهي هذه المسألة على غير عادته في تتبّع الآراء النحوية ومناقشتها، فهو يقتضب فيها وبحيائها إلى كتب النحو؛ إذ الترجيح بين هذه الآراء مبثوث هناك^(٢).

٢ - إعراب كلمة "إذ"

وهي على العموم ظرف دالّ على الزمان الماضي في أكثر استعمالاتها، وقد تكون للمستقبل بقرينة، يلتزم بالإضافة إلى جملة، سواء كانت هذه الجملة اسمية أم فعلية^(٣). ويتصدى أبو حيان للحديث عن (إذ) عموما، وذكر طائفة من الآراء الواردة فيها، ومن بينها رأي لأبي عبيدة في الموضع الأول الذي وردت فيها من القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ (البقرة: ٣٠)، إذ بدأ الكلام عليها بذكر رأيه الذي يتفق مع رأي جمهور النحاة، ثمّ بعد ذلك بقليل يفصل الآراء النحوية الأخرى فيها، يقول فيها ابتداء: "إذ اسم ثنائي الوضع مبنيّ لشبهه بالحرف وضعا أو افتقارا، وهو ظرف زمان للماضي، وما بعده جملة اسمية أو فعلية...^(٤)".

ثمّ يعود إلى الحديث عن إذ عارضا رأي أبي عبيدة وابن قتيبة بشيء من القساوة والنقد اللاذع، فهما برأيه ضعيفان في النحو، يقول: "فذهب أبو عبيدة وابن قتيبة إلى زيادتها، وهذا ليس بشيء، وكان أبو عبيدة وابن قتيبة ضعيفين في النحو"^(٥).

وبالعودة إلى رأي أبي عبيدة في المجاز نجد أنّه يؤكّد رأيه هذا بزيادتها في الآية، والمعنى في أصله عنده: (وقال ربك للملائكة) من غير (إذ) مستدلا بقول الأسود بن يعفر^(٦):

(١) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٣ ص ٤١٦، وانظر أيضا: سيبويه، الكتاب: ج ١ ص ٢٨٢، والفراء، معاني القرآن: ج ١ ص ٢٩٥.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٣ ص ٤١٦.

(٣) انظر: حسن، عباس، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة- مصر، ط ٤: ج ٢ ص ٢٧٥.

(٤) أبو حيان، البحر المحيط: ج ١ ص ٢٨٤.

(٥) أبو حيان، البحر المحيط: ج ١ ص ٢٨٦.

(٦) وهو من الشعراء المقلّين، وليس له ديوان خاصّ به مطبوع في حدود ما أعلم. وبيته أحد أبيات قصيدة تنسب إليه. انظر في بعض أخباره: الضبي، المفضل محمد بن يعلى، (د.ت)، المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف - مصر ط ٦: ٢١٥ وما بعدها.

فإذا وذلك لا مهاةً لذكره والدهر يُعقبُ صالحاً بفساد
ومعناه: وذلك لا مهاةً لذكره، لا طعم ولا فضل^(١).
ثم يذكر دليلاً آخر ببيت لعبد مناف بن رُبْع الهذلي^(٢):
حتى إذا أسلكوهم في قُتائِدَةٍ شَلًّا كما تطرد الجمالة الشُرْدَا
معناه حتى أسلكوهم^(٣)

ولعلَّ أبا عبيدة قد وقع في خطأ الاستشهاد بالبيتين إذ اللفظ في القرآن الكريم هو (إذ)، وأبو عبيدة
يستشهد بالبيتين على زيادة (إذا)، أو ربّما يرى أنّ إذ وإذا بمنزلة واحدة حيث لا فرق بينهما لا من جهة
اللفظ ولا المعنى اللهم إلا بزيادة الألف في إذا وهذا ما أرجّحه، إذ يستبعد أن يورد في كتابه بيتين
متتاليين يستشهد بهما على مسألة معينة دون أن يلتفت إلى ما وقع فيه من وهم.
والحقيقة أنّ أبا حيان ليس الوحيد الذي ردّ رأي أبي عبيدة في حكمه على (إذ) بالزيادة، فهناك
غيره من المفسرين ممن ردّه. فالقرطبي مثلاً ينقل عن الزجاج والنحاس أنّهما كانا يردّان رأي أبي عبيدة
بالزيادة^(٤).

وما يدعو للغرابة أنّ النحاس نقل في كتابه إعراب القرآن خلاف ما جاء عن أبي عبيدة في مجازه
وخلاف ما نقله عنه أبو حيان وغيره من المفسرين تماماً، فعبارة النحاس تفيد -بما لا يدع شكاً- أنّ أبا
عبيدة يعدّ إذ اسماً، وأنه ظرف زمان، يقول النحاس بصريح العبارة: "قال أبو عبيدة: إذ اسم وهو ظرف
زمان ليس ممّا يزداد"^(٥).

(١) انظر: أبو عبيدة مجاز القرآن: ج ١٩، ص ٣٦.

(٢) انظر في البيت: السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، (١٣٨٤هـ ١٩٦٥م)، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد
الستار فراج ومراجعة: محمود محمد شاکر، دار العروبة، القاهرة - مصر: ٦٧٥، والأنباري، الإنصاف في مسائل
الخلافة: ج ٢ ص ٤٦١، و: ج ٢ ص ١٢٢.

(٣) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن: ج ١ ص ٣٦.

(٤) انظر: القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (١٤٢٧هـ ٢٠٠٦م)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن
محسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت - لبنان، ط ١: ج ١ ص ٣٩١.

(٥) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (١٤٠٥هـ ١٩٨٥م)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب،
ط ٢: ج ١ ص ٢٠٧.

والحقيقة التي أكرّرها دائما هي أنّ أبا عبيدة يحرص في الغالب على إيضاح معنى الآية التي يشرحها. ويورد المعنى الذي تفيدته مختصرا وإن دعاه ذلك أن يقول: هذا اللفظ زائد أو هذا مجازة كذا خارجا بذلك على ما ألفه معاصروه أو ما جاء بعده من قواعد نحوية مستقرة.

٣- عطف "إنّ الله ربي وربكم" على "أمرأ"

يذكر أبو حيان رأي أبي عبيدة في هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ اللَّهَ رَبِّي وَرَبُّكُمْ فَأَعْبُدُوا هَذَا صِرْطَ مُسْتَقِيمٍ﴾ (مريم: ٣٦) بعد أن يستفيض في ذكر الآراء في كسر همزة (إنّ) وفتحها، وفي قراءة الجمهور بكسرها مع الواو أو في قراءة الحرمين (ابن كثير ونافع)، وأبي عمر بفتحها مع الواو^(١)، وبقراءة أبي بكسرها من غير الواو^(٢)، وتوجيه الآراء المختلفة في تحديد المعطوف عليه السابق عليها^(٣).

وقبل الوقوف على رأي أبي عبيدة ننبيه إلى أنّ أبا حيان نسب لابن عطية أنّه وجه قراءة الفتح مع الواو بالعطف على تركيب: (قول الحق) في الآية الرابعة والثلاثين من السورة نفسها، وكذلك توجيه الزمخشريّ على معنى: ولأنّ ربي وربكم فاعبده^(٤).

يورد أبو حيان رأي أبي عبيدة في هذا الموضوع مقلّلا من شأنه وراّدا له بلغة جارحة لعلّها أشد من اللّغة التي استعملها في المسألة السابقة، يقول: "وحكى أبو عبيدة عن أبي عمرو ابن العلاء أن يكون المعنى: وقضى الله ربي وربكم، فهي معطوفة على قوله (أمرأ)^(٥) من قوله (إذا قضى أمرأ)، والمعنى إذا قضى أمرأ وقضى أنّ الله. انتهى. وهذا تخييط في الإعراب، لأنّه إذا كان معطوفا على (أمرأ) كان في حيّز الشرط وكونه تعالى رينا لا يتقيد بالشرط، وهذا يبعد أن يكون قاله أبو عمرو بن العلاء؛ فإنّه من الجلالة في علم النحو بالمكان الذي قل أن يوازنه أحد مع كونه عربيا، ولعلّ ذلك من فهم أبي عبيدة فإنّه يضعف في النحو^(٦)".

(١) انظر في تخريج هذه القراءة وفيمن تنسب إليه وفي تحديد مطائنها: مكرم، عبدالعال سالم وأحمد مختار عمر،

(١٤٠٨ هـ ١٩٨٨ م)، معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، ط ٢: ج ٤ ص ٤٦

(٢) انظر في تخريج هذه القراءة وفيمن تنسب إليه وفي تحديد مطائنها: مكرم، معجم القراءات القرآنية: ج ٤ ص ٤٧

(٣) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ج ٦ ص ١٧٩.

(٤) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ج ٦ ص ١٧٩.

(٥) من الآية السابقة مباشرة، مريم: ٣٥.

(٦) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٦ ص ١٧٩.

ويمكنني أن لاحظ من كلام أبي حيان في المسألة عموماً وفي رأي أبي عبيدة عن أبي عمرو ابن العلاء أنّ مسألة العطف على سابق قد طرأت بقراءة من قرأ بفتح الهمزة مع الواو هذا من جانب، ومن جانب آخر أنّ أبا حيان قد قلّل من رأي أبي عبيدة في المسألة على الرغم من أنّ رأي ابن عطية لا يقلّ بعداً عن رأي أبي عبيدة، فعلى أقلّ تقدير فقد عطف أبو عبيدة على قريب أقرب بكثير من المعطوف عليه عند ابن عطية.

ولا نعرف من أين جاء أبو حيان برأي أبي عبيدة في هذه الآية من سورة مريم، إذ لا يذكر أبو عبيدة هذا الرأي في كتابه مجاز القرآن، وللحقّ فإنني لا أستطيع أن أحكم على أبي حيان في هذا النقل بأنّه قد وهم في نسبة هذا الرأي لأبي عبيدة؛ إذ ليس بين أيدينا اليوم كتب في تفسير القرآن وعلومه لأبي عبيدة غير المجاز على الرغم من أنّ بعض المصادر التي ترجمت له تذكر أنّ له كتباً غير المجاز وقد مرّ معنا بيان ذلك. وعلى ذلك فربما التقط أبو حيان هذا الرأي في واحد من كتبه تلك التي لم تصل إلينا.

ثالثاً: حروف المعاني:

وهو الباب الذي يتناول معاني القسم الثالث من أقسام الكلمة وهو الحرف، فهو يتناول طبيعته من حيث العمل والتأثير فيما بعده من عدمه، وقد أورد أبو حيان عدة مسائل في هذا الباب عقّب فيها على رأي أبي عبيدة، وهي:

١ - الباء

وهو حرف جرّ تعنّوه معاني تركيبية كثيرة، تصل إلى حوالي ثلاثة عشر معنى، أصل هذه المعاني هو معنى (الإلصاق)، وهو حرف مختصّ بالاسم ملازم لعمل الجرّ، ويأتي على نوعين: زائد وغير زائد^(١) وقد ورد في ثلاثة مواضع.

وأودّ الإشارة إلى أنّ المراديّ ذكر أنّ التنويع في معاني الباء هو الصحيح لا الاقتصار على أنّها للإلصاق وهو مذهب الكوفيين ومن وافقهم، إذ تنوب الحروف عن بعضها. أمّا مذهب البصريين فأبقاء الحرف على موضعه الأصلي، إما بتأويل يقبله اللفظ أو بتضمين الفعل معنى فعل آخر يتعدى بذلك الحرف، وما لا يمكن فيه ذلك فهو وُضِعَ أحد الحرفين موضع الآخر على سبيل الشذوذ^(٢).

(١) انظر: المرادي، الحسن بن قاسم، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين

قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ط ١ : ٣٦.

(٢) انظر، المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ٤٦.

٢ - الباء في "التنوء بالعصبة"

يذكر أبو حيان رأي أبي عبيدة في تركيب (التنوء بالعصبة) المتضمن للباء في قوله تعالى: ﴿وَأَتَيْنَهُ مِنَ الْكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُ لَتَنُوءُ بِالْعُصْبَةِ أُولِي الْقُوَّةِ﴾ (القصص: ٧٦) بعبارة: "وقال أبو عبيدة: هو مقلوب وأصله: (لتنوء بها العصبة) أي تنهض، والقلب عند أصحابنا بابه الشعر، والصحيح أنّ الباء للتعدية أي لتنوء العصبة، كما تقول ذهبت به وأذهبت^(١)".

وننبه إلى أنّ أبا عبيدة لم يتطرق لهذا التركيب من طريق الحديث عن نوع الباء، أهي للتعدية أم غيرها من المعاني؟ وإنما تحدث عن مجاز تركيب (التنوء بالعصبة) عن طريق ما يسمّى عند العلماء بالقلب: وهو يكثر عند العرب في أدبهم وأشعارهم، وأورد على هذا القلب بعض الشعر، ومنه قول الشاعر^(٢):

فديتُ بنفسه نفسي ومالي ولا آسوك إلا ما أطيقتُ

والمعنى فديت بنفسه نفسي وبمالي نفسه^(٣).

ويذهب أبو حيان إلى أنّ الباء في هذا الموضع للتعدية، وأنّ هذا ما ذهب إليه الخليل وسيبويه والفراء واختاره النحاس^(٤)، وروى معناه عن ابن عباس وأبي صالح والسدي^(٥)، والحقيقة أنّ ما يُضعف رأي أبي عبيدة هنا هو أنّه وظّف في تفسيره ومجازه للآية الكريمة أسلوباً أو مظهراً من المظاهر التركيبية التي تخصّ الشعر فيما كان يُعتقد، وقد عدّها النقاد الأوائل عيباً من عيوب الشعر. يقول قدامة بن جعفر تحت عنوان اسمه عيوب ائتلاف المعنى والوزن معا: "وهو أن يضطرّ الوزن الشاعر إلى إحالة المعنى وقلبه إلى خلاف ما قصد به، ثم يذكر الشاهد الشعري السابق"^(٦).

(١) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٧ ص ١٢٧.

(٢) ينسب لعروة بن الورد وليس في ديوانه، انظر فيه: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، ط ١، ج ١٨ ص ٣١٧، و قدامة بن جعفر، (د.ت)، نقد الشعر، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجة، دار الكتب العلمية بيروت - لبنان، د.ط:

٢٠٩، وابن منظور، لسان العرب: مادة (تيز) ج ١ ص ٤٦٠ وفيه (ما) بدل (لا).

(٣) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن: ج ٢ ص ١١٠.

(٤) انظر: النحاس، إعراب القرآن: ج ٣ ص ٢٤٢.

(٥) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٧ ص ١٢٧.

(٦) قدامة بن جعفر، نقد الشعر: ٢٠٩.

٣- الباء في "بأيكم المفتون"

وردت هذه المسألة عند قوله تعالى: ﴿بِأَيُّكُمْ الْمَفْتُونُ﴾ (القلم: ٦)، حيث جاء في البحر المحيط أنّ رأي الجمهور متمثل في أنّ الباء في كلمة بأيكم متعلقة مع (المفتون) بما قبلها، وهو الرأي الذي اختاره صاحب المحيط، إذ يقول: "والظاهر تعلّق (بأيكم المفتون) بما قبله، وقال عثمان المازني: تمّ الكلام في قوله: (ويبصرون)، ثم استأنف قوله: (بأيكم المفتون) انتهى. فيكون قوله: (بأيكم المفتون) استفهاماً يراد به التردّد بين أمرين، ومعلوم نفي الحكم عن أحدهما ويعينه الوجود، وهو المؤمن ليس بمفتون ولا به فتون، وإدّا كان متعلّقاً بما قبله وهو قول الجمهور. فقال قتادة وأبو عبيدة معمر: الباء زائدة والمعنى أيكم المفتون، وزيدت الباء في المبتدأ كما زيدت في قوله: (بحسبك درهم) أي حسبك"^(١).

ثمّ يسترسل أبو حيان بذكر الآراء في الباء بين أنّها ظرفيّة وبين أنّها سببية غير ظرفية^(٢). والظاهر أنّ صاحب البحر المحيط لا ينقل كلام أبي عبيدة بحرفه بل يتكفّل بشرحه وافترض ما يمكن أن يقوله أبو عبيدة في كلامه ممّا لم يقله في الواقع، فعادة يكتفي أبو عبيدة بقوله: مجاز كذا كذا، وقد قال في هذا الموضوع ومجازها: أيكم المفتون^(٣).

ونلاحظ أنّ الخلاف - بين الفريقين: الفريق الذي يقول إنّها غير زائدة ومتعلّقة بما قبلها، وهو رأي الجمهور الذي يتمسك به أبو حيان، والفريق الآخر الذي يرى أنّها زائدة وأنّ الكلام الذي جاءت فيه مستقلّ عمّا قبله، وهو رأي أبي عبيدة وقاتادة - شكلي لا يترتب على الأخذ معه بأحد الرأيين دون الآخر تغيير واضح في المعنى أو في مراد الله تعالى من كلامه، فسواء عدت الباء زائدة يمكن إسقاطها تركيبياً، أي: أنّها زائدة على التركيب البسيط الذي افترضه النحويون للجملة، أو غير زائدة متعلّقة بالآية التي قبلها التي تشتمل على فعلين: فعلٍ يتحدث عن الرسول -صلى الله عليه وسلم- وآخر يتحدث عن كفّار قريش. فجماع المعنى أنّ المفتون في التركيب الاستفهامي هو غير محمّد عليه السلام، فكأنّ الله تعالى يقول: ستعلم يا محمّد أنت ومخالفوك ومنكرو رسالتك من هو المفتون الضالّ المنحرف عن الصراط المستقيم.

(١) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٨ ص ٣٠٣.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٨ ص ٣٠٣.

(٣) انظر: أبو عبيدة مجاز القرآن: ج ٢ ص ٢٦٤.

٤- الباء في "اقرأ باسم"

ويرى أبو حيان أنّ ظاهر معنى الباء هو الاستعانة وأنها متعلّقة بالفعل (اقرأ) ومفعول اقرأ محذوف، أي: التقدير: (اقرأ ما يوحى إليك)، وقيل باسم ريك هو المفعول وهو المأمور بقراءته^(١).

وبعد أن يستعرض أبو حيان طائفة من الآراء في المسألة من مثل أنّ بعضهم يعدّها بمعنى على، وبعضهم يقدرّ الباء مع مجرورها على الحال أي: اقرأ مفتتحا باسم الله ينقل عن أبي عبيدة أنّ الباء صلة، والمعنى اذكر ريك، وأنّه قال الاسم صلة وأنّ المعنى اقرأ بعون ريك وتوفيقه^(٢).

ويكتفي أبو عبيدة في كتابه عند تعليقه على (اقرأ باسم ريك) بعبارة: مجازه اقرا اسم ريك^(٣). والحقيقة أنّ أبا عبيدة لم يقل في كتابه باللفظ الذي صرح به أبو حيان عنه، فهو لم يقل: الباء صلة ولم يقل إنّ الاسم صلة، ويبدو أنّ أبا حيان أضاف إلى أبي عبيدة ما فهمه عنه في رأيه، فهو يفهم من قول أبي عبيدة أنّ الباء صلة أي زائدة وكذلك كلمة اسم، وإذا كنت أستطيع تبرير كلام أبي حيان على أبي عبيدة في الشقّ الأول فيصعب على أن أبرره في كلامه عنه في الشقّ الآخر؛ إذ كيف جاء بعبارة: (وأنّ المعنى اقرأ بعون ريك وتوفيقه) عن أبي عبيدة وهو لا يذكرها في كتابه ويتناقض هذا التقدير مع كونها زائدة.

٥- حرف الجر "عن"

والمعنى الأصلي له هو المجاوزة وقد أورد أبو حيان رأيا واحدا لأبي عبيدة في قوله تعالى: "فليحذر الذين يخالفون عن أمره" في قوله تعالى: (فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ) (النور: ٦٣). يرى أبو عبيدة كما ذكر عنه في البحر المحيط وكما جاء عنه في كتابه المجاز أنّ (عن) في عبارة: (عن أمره) زائدة، ولذلك فمجاز الآية أو معناها عنده: فليحذر الذين يخالفون أمره^(٤)، ويصرّح أبو عبيدة في كتابه هذه المرّة بلفظ (الزيادة) وإلا فهو في الغالب يكتفي بقوله عند كلّ موضع يوحى بالزيادة: مجازه كذا. فيفهم معنى الزيادة ضمنا من كلامه.

والملاحظ منذ مطلع المسائل التي عولجت إلى ما سيأتي منها أنّ أبا حيان يتحرّز من مصطلح "الزيادة" في الحروف أو الأسماء، وهو عند كلّ رأي لأبي عبيدة أو لغيره يصرّح بالزيادة يبحث عن

(١) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٨ ص ٤٨٨.

(٢) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٨ ص ٤٨٨.

(٣) انظر: أبو عبيدة، مجاز القرآن: ج ٢ ص ٣٠٤.

(٤) انظر أبو حيان، البحر المحيط: ٦ ص ٤٣٧، وأبو عبيدة، مجاز القرآن: ج ٢ ص ٦٩.

تأويل نحوي. وغالبا ما يتمسك برأي جمهور النحويين. فهو هنا يقول عن عبارة: (عن أمره) أيضا: "وخالف يتعدى بنفسه تقول: خالفت أمر زيد وبـ (إلى) تقول: خالفت إلى كذا، فقوله: (عن أمره) ضُمن خالف معنى: (صدّ) و (أعرض)، فعدها بعن..."^(١). والواقع أنّ مفهوم التّضمين هو أحد التأويلات النحويّة التي يلجأ إليها أكثر النحويين للتّخلص من القول بالزيادة سواءً أكان في التّخلص من القول بالحذف أو غيره^(٢) في غير زيادة الحرف على الرغم من أنّ الزيادة في التركيب القرآنيّ أو غيره لا تعني الزيادة المطلقة بلا قصدٍ أو توجه، وإتّما مفهوم الزيادة عند النحويين في الأصل هو ما كان زائداً على التركيب الأصليّ أو البسيط للجملة، وأتّما زيادة تأتي لمعنى التّوكيد والتّقوية. وظاهر أنّ جلب النّحويين لعبارة: - الزائد يفيد معنى التّوكيد عند كلّ زيادة على التركيب الأساسي للجملة - هو نوع من التّخلص من وطأة كلمة زيادة وتأثيرها في النّفس عند التّصدي لتفسير تراكيب القرآن الكريم التي قد تمثّل هذه الظاهرة.

٦- حرف الجر "من" في "ليغفر لكم من ذنوبكم"

ويكمن الحديث في هذه المسألة عند (من) في قوله تعالى: ﴿يَدْعُوكُمْ لِيَغْفِرَ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرَكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ (إبراهيم: ١٠). وقد استهلّ أبو حيان برأي أبي عبيدة والأخفش على غير العادة في هذا الموضوع؛ إذ في الغالب أن يذكر رأي أبي عبيدة بعد أن يذكر طائفة من آراء غيره في المسألة، ويورد في تفسيره أنّ أبا عبيدة والأخفش ذهبا إلى أنّ من زائدة، أي ليغفر لكم من ذنوبكم، ثم يردف ذلك برأي جمهور البصريين، فهم - كما يقول - لا يجيزون زيادتها في الواجب^(٣).

والمتنبّع لكلام أبي حيان الآتي يفهم أنّها عنده وعند جمهور البصريين للتبعيض، يقول وجمهور البصريين لا يجيز زيادتها في الواجب ولا إذا جرت المعرفة والتبعيض يصبح فيها إذ المغفور هو ما بينهم وبين الله بخلاف ما بينهم وبين العباد من المظالم، وبطريق آخر يصح التبعيض، وهو أنّ الإسلام يجب ما قبله، ويبقى ما يستأنف بعد الإيمان من الذنوب مسكوتا عنه، فهو في المشيئة، والوعد إنّما هو بغفران ما تقدّم لا ما يستأنف^(٤).

ويقصد أبو حيان بالواجب عند البصريين أنّ الجملة موجبة لا منفيّة، وكذلك أنّ ما سبقته (من) معرفة لا نكرة، وهو ما لا يحقّق شرط الزيادة، إذ يمكن الحكم بزيادة من إذا سبقت بنفي وجاء بعدها

(١) أبو حيان، البحر المحيط: ج ٦ ص ٤٣٦.

(٢) وهو الرأي الذي ذكرناه عن البصريين خلافاً للكوفيين. انظر متن مسألة (الباء في "اقرأ باسم").

(٣) انظر أبو حيان، البحر المحيط: ج ٥ ص ٣٩٩.

(٤) انظر أبو حيان، البحر المحيط: ج ٥ ص ٣٩٩.

نكرة^(١). وتجدر الإشارة إلى أنّ أبا حيان تناول المسألة ذاتها في تركيب آخر مشابه في الآية: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ مِّنْ ذُنُوبِكُمْ وَيُؤَخِّرْكُمْ إِلَىٰ أَجَلٍ مُّسَمًّى إِنَّ أَجَلَ اللَّهِ إِذَا جَاءَ لَا يُؤَخَّرُ لَوْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾، (نوح: ٤)، وأضاف هناك أنّه قيل عنها إنّها لا ابتداء الغاية^(٢).

ويصرّح أبو عبيدة في المجاز أنّ (من) من الحروف الزوائد، وقد مثّل على ذلك أيضا بقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِّنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ (الحاقة: ٤٧)، ومجازه عنده: ما منكم أحد^(٣) وإن كنت ألاحظ أنّ قرائن التركيب تختلف في هذه الآية الكريمة عن سابقتها؛ فهنا شرطا زيادة (من) متوفران في النفي والتكثير، ويبدو أنّ أبا عبيدة لا يراعي هذه القاعدة في الحكم على من بالزيادة، فكلّ ما يهّمه هو حذفها إن أمكن ليستقيم معنى تركيب الآية من وجهة نظره.

ويذكر كذلك على زيادة (من) في تركيب يتوافر فيه شرطا الزيادة وفق القاعدة قول أبي ذؤيب^(٤):

جزيتك ضِعف الحُبِّ لما شكوتَه وما إن جزاك الضّعف من أحد قبلي

أي أحد قبلي^(٥).

(١) المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني: ٣١٧.

(٢) انظر: أبو حيان، البحر المحيط: ج ٨ ص ٣٣٢.

(٣) انظر: أبو عبيدة مجاز القرآن: ج ١ ص ٣٣٦.

(٤) انظر في البيت: الهذلي أبو ذؤيب، الديوان. وفيه اشتكيتَه بدل شكوته: ٦٩، ابن منظور، محمد بن مكرم (د.ت)،

لسان العرب، تحقيق: عبد الله الكبير وآخرين، دار المعارف-القاهرة مصر، د. ط: مادة (ضعف) ٤ ص ٢٥٨٨.

(٥) انظر: أبو عبيدة مجاز القرآن: ج ١ ص ٣٣٦.

النتائج:

- ١- يلاحظ على آراء أبي عبيدة النحويّة القليلة الواردة في كتابه "مجاز القرآن" التي ذكرها أبو حيّان في تفسيره "البحر المحيط" أنّها تركّز على فكرة إيصال معنى التركيب في الآية الكريمة مباشرة للقارئ دون التفكير بالقاعدة النحويّة ومراعاتها. ولعلّ هذا يفسّر لي أنّ أبا عبيدة قد عاش في زمن لم تتضح فيها القواعد النحويّة نضجا كاملا كما هو حالها في زمن أبي حيّان الأندلسيّ.
- ٢- تقليل أبي حيّان الأندلسيّ من قيمة آراء أبي عبيدة النحويّة أحيانا، وادعاؤه أنّه ضعيف في علم النحو، وأنّه لا يقارن ببعض العلماء المعاصرين له في هذا العلم.
- ٣- قلّة آراء أبي عبيدة النحويّة في كتابه "مجاز القرآن"، وهو ما انعكس على قلّة ورودها في "تفسير البحر المحيط" لأبي حيّان الذي يُعدّ منجما زاخرا بالأراء النحويّة واللغويّة على وجه العموم.
- ٤- يغلبُ أن يكون هدف أبي عبيدة في كتابه "مجاز القرآن" الكشف عن معنى الآية أو التركيب بمجاز مباشر وإن دفعه ذلك للخروج على المؤلف من القواعد النحويّة.
- ٥- يكثر أبو عبيدة في كتابه "مجاز القرآن" من اللجوء إلى مفهومي: الحذف والزيادة حين يلجأ إلى مجاز الآية، أي: تفسيرها.
- ٦- لجوء أبي حيّان أحيانا إلى تأويل رأي أبي عبيدة بطريقته الخاصة؛ إذ لا يكتفي بإيراده كما هو؛ فأدّى ذلك - في بعض الأحيان - إلى تحميل آراء أبي عبيدة ما لا تحتمله.

المراجع

- ابن الأنباري، كمال الدين أبو البركات، (٥٧٧هـ-١١٨١م)، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الفكر، د.ط.
- الأنصاري، أبو زيد، (٢١٥هـ-٩٨٩م)، النوادر، المطبعة الكاثوليكية، بيروت-لبنان، (١٣١٢هـ-١٨٩٤م) د.ط.
- الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، (٢٥٥هـ-٧٧١م)، البيان والتبيين، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م) ط٧.
- ابن جني، أبو الفتح عثمان، (٣٩٢هـ-١٠٠٢م) سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هندأوي، دار القلم-دمشق، (١٤١٣هـ-١٩٩٣م) ط٣.
- حسن، عباس، (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م)، النحو الوافي، دار المعارف، القاهرة-مصر، (١٣٩٣هـ-١٩٧٣م) ط٤.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، (٦٧٩هـ-١٢٨٠م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد ومراجعة: رمضان عبدالنواب، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر، (١٤١٨هـ-١٩٩٨م)، ط١.
- أبو حيان، محمد بن يوسف، (٦٧٩هـ-١٢٨٠م)، تفسير البحر المحيط، دراسة وتحقيق وتعليق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، (١٤١٣هـ-١٩٩٣م) ط١.
- ابن خلكان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد، (٦١٨هـ-١٢٨٢م)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت-لبنان، (١٣٩٨هـ-١٩٧٨م) د.ط.
- الزبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، (٣٧٩هـ-٩٨٩م)، طبقات النحويين واللغويين، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة-مصر (د.ت)، ط٢.
- الزركلي، خير الدين، (١٣٩٦هـ-١٩٧٦م) الأعلام، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان (١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م)، ط١٥.
- الزمخشري، جار الله محمود بن عمر، (٥٨٣هـ-١١٤٣م)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل، دار الفكر، بيروت، لبنان (١٣٩٧هـ-١٩٧٧م) ط١.
- السراج، موفق، أبو عبيدة التيمي منهجه ومذهبه في مجاز القرآن، مجلة التراث العربي، عدد ١٨، سوريا، (١٤٠٥هـ-١٩٨٥م) من صفحة ٢٣-٤٦.
- السكري، أبو سعيد الحسن بن الحسين، (٢٥٧هـ-٨٨٨م)، شرح أشعار الهذليين، تحقيق: عبد الستار فراج ومراجعة: محمود محمد شاكر، دار العروبة، القاهرة (١٣٨٤هـ-١٩٦٥م) - مصر.
- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (١٨٠هـ-٧٩٦م)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة-مصر (١٤٠٨هـ-١٩٨٨م)، ط٣.

السِّيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله، (٣٦٨هـ-٩٧٩م)، أخبار النّحويين البصريين، تحقيق: طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، مصر (١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م)، ط١.

السيوطي، جلال الدين، (٩١١هـ-١٥٠٥م)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد السلام محمد هارون وعبد العال سالم مكرم، مؤسسة الرسالة، بيروت-لبنان، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، د.ط.

ابن أبي الصلت، أمية عبد الله بن أبي ربيعة (٦٢٦هـ-١٢٢٩م) الديوان، تحقيق: سجع جميل الجبيلي، دار صادر- بيروت، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، ط١.

الضبي، المفضل محمد بن يعلى، (١٧٨هـ-٧٩٤م)، المفضليات، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف - مصر (د.ت) ط٦.

ضيف، شوقي، (١٤٢٦هـ-٢٠٠٥م) المدارس النحوية، دار المعارف، القاهرة- مصر (د.ت)، ط٧.

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، (٣١٠هـ-٩٢٣م)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، دار هجر، (١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م) ط١.

عبد التواب، رمضان، (١٤٢١هـ-٢٠٠١م)، بحوث ومقالات في اللغة، مكتبة الخانجي، القاهرة، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م) ط٣.

أبو عبيدة، معمر بن المنثى التيمي، (٢٠٩هـ - ٨٢٤م)، مجاز القرآن، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، د.ط.

ابن عقيل، قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله، (٧٦٩هـ-١٣٦٨م)، شرح ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، (١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م)، ط٢.

الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، (٢٠٧هـ-٨٢٢م)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، بيروت - لبنان، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣)، ط٣.

الفرزدق، همام بن غالب بن صعصعة، (٧٢٣هـ-١٣٢٣م)، الديوان، ضبطه وشرحه: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني بيروت- لبنان، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، د.ط.

قدامة بن جعفر، (٣٣٧هـ - ٩٤٩م)، نقد الشعر، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجة، دار الكتب العلمية بيروت- لبنان، (د.ت) د.ط.

القرطبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، (٦٧١هـ-١٢٧٢م)، الجامع لأحكام القرآن، تحقيق: عبد الله بن محسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، ط١.

الكسائي، أبو الحسن علي بن حمزة، (١٨٩هـ-٨٠٥م)، ما تلحن فيه العامة، تحقيق: رمضان عبدالتواب، مكتبة الخانجي، القاهرة- مصر، ودار الرفاعي الرياض- السعودية، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، ط١.

كوريم، سعاد، تصور بلاغة القرآن عند المتقدمين وأثره في مسار علم التفسير وعلم البلاغة، مجلة وحدة الأمة، عدد ٧، الجامعة الإسلامية دار العلوم-الهند، (١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م) من صفحة إلى صفحة ١٣٠ - ١٩٧.

المرادي، الحسن بن قاسم، (٧٤٩هـ - ١٣٤٨م)، الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م) ط ١.

المرتضى، أبو القاسم السيد علي بن حسين بن موسى، (٤٣٦هـ - ١٠٤٤م)، الأمالي غرر الفوائد ودرر القلائد، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة- مصر، (١٣٧٣هـ - ١٩٥٤م) ط ١.

مكرم، عبدالعال سالم وأحمد مختار عمر، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م)، معجم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، ط ٢.

ابن منظور، محمد بن مكرم، (٧١١هـ - ١٣١١م)، لسان العرب، تحقيق: عبد الله الكبير وآخرين، دار المعارف- القاهرة مصر، د.ت، د.ط.

الناطقة الذبباني، أبو أمامة زياد بن معاوية، (٦٠٥م)، الديوان، اعتنى به: حمد وطماس، دار المعرفة، بيروت- لبنان (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، ط ٢.

النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، (٣٣٨هـ - ٩٤٩م)، إعراب القرآن، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م) ط ٢.

ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، (٤٣٨هـ - ١٠٤٦م)، الفهرست، دار المعرفة، بيروت- لبنان، د.ط.

الموسى، نهاد ياسين، مجاز القرآن لأبي عبيدة معمر بن المثنى بتحقيق فؤاد سزكين دراسة وتعقيب، مجلة معهد المخطوطات مصر ١٩٩٧، مجلد ١٣، ج ١.

الهنلي، أبو ذؤيب خويلد بن خالد (٢٧هـ - ٦٤٨م)، الديوان، تحقيق وتخريج: أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بور سعيد- مصر، (١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م) ط ١.

ابن يعيش، موفق الدين، (٦٤٣هـ - ١٢٤٥م)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت - لبنان (د.ت). د.ط.